

1 October 2013
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر

جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في طلبات التمديد المقدمة في إطار المادة ٥

تحليل الطلب الذي قدمته صربيا لتمديد الموعد المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد*

١- انضمت صربيا إلى الاتفاقية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى صربيا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأبلغت صربيا، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي أو يُشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. وقد كانت صربيا ملزمة بتدمير أو بضمّان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوّثة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٤. وصربيا، إيماناً منها بأنها لن تكون قادرة على القيام بذلك بحلول ذلك التاريخ، قدمت في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ إلى رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، طلباً بتمديد الموعد النهائي المحدد. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، قام الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام، وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها، بتحرير رسالة إلى صربيا لطلب معلومات إضافية. فقدمت صربيا رداً في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣. وطلبت تمديد الموعد المحدد لها ٥ سنوات أخرى (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩).

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد من أجل تمكين الدول الأطراف من تقديم معلومات شاملة عن أنشطتها.

٢- ويشير الطلب الأولي إلى المسح الذي أجري في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لمساحة تبلغ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع يشتبه في أنها ملوثة بالألغام الأرضية تقع في بلدية سيد على الحدود مع كرواتيا. ويشير الطلب كذلك إلى أن هذا المسح حدد ٤٤ منطقة معروف أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات مساحتها ٥ ٩٠٦ ٧٦١ متراً مربعاً ويشير الطلب كذلك إلى أنه ثبت لدى صربيا في عام ٢٠٠٩، تلوث ٢٤ منطقة "مجموعات ألغام" يبلغ مجموع مساحتها نحو ٣,٥ ملايين متر مربع وأكد المسح لاحقاً وجود ١٢ "منطقة معرضة للخطر" تبلغ مساحتها الإجمالية ٢١٥ ٣٨٥ ١ متراً مربعاً و ١٢ "منطقة معرضة للخطر" مساحتها ٢٠٨٠ ٠٠٠ متر مربع في بلديتي بجوانوفاك وبريشيفو الواقعتين جنوب صربيا^(١). ويشير الطلب أيضاً إلى أن صربيا قد أبلغت عن المناطق التي توجد فيها مخلفات الذخائر العنقودية وكان عليها أن تعالجها. وطلب الرئيسان إلى صربيا توضيح تعريفها لعبارة "مجموعات ألغام". فردّت صربيا بأن "مجموعات الألغام" توجد في منطقة متماسكة أصغر مساحة مقارنة بحقول الألغام وتقع في الغالب على الطرق والسبل ومعابر الجداول، وحول بعض الأشياء وما إلى ذلك. وأشارت صربيا أيضاً إلى أن "مجموعات الألغام" غير مرتبة وفقاً للإجراءات العسكرية وإلى عدم وجود سجلات عن مواقعها.

٣- ويشير الطلب إلى معالجة ٤٦ منطقة في المجموع أثناء الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ غطت مساحة قدرها ٦ ٠٧٠ ٨١٠ أمتار مربعة أدت إلى تدمير ٤ ٠٠٧ ألغام مضادة للأفراد، و ٨٤٠ لغماً مضاداً للدبابات و ٢٩٦ ذخيرة غير منفجرة. ويشير الطلب كذلك إلى الانتهاء في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ من تطهير ٤٤ منطقة مساحتها ٥ ٩٠٦ ٧٩١ متراً مربعاً تقع على الحدود مع كرواتيا، دُمّرت أثناءها ٤ ٠٠٣ ألغام مضادة للأفراد، و ٨٤٠ لغماً مضاداً للدبابات و ٢٩٦ ذخيرة غير منفجرة. ويشير الطلب أيضاً إلى تطهير منطقتين ملغمتين تبلغ مساحتهما الإجمالية ١٦٤ ٠١٩ متراً مربعاً تقعان في بلديتي بوجانوفاش وبريشيفو وتدمير أربعة ألغام مضادة للأفراد. كما يشير الطلب إلى تطهير ٤٢ منطقة ملوثة بالقنابل العنقودية في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، مساحتها ٧ ٩٨٢ ٣١٢ متراً مربعاً دُمّرت فيها ٢ ٢٣٥ ذخيرة عنقودية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة.

٤- ويشير الطلب إلى أنه، من أجل الإفراج عن المناطق المعروفة باحتوائها على الألغام أو المشتبه في أنها كذلك، استُخدم الإلغاء عن طريق المسح وإزالة الألغام (يدوياً وميكانيكياً) وبكلاهما اكتشاف الألغام). بما يتفق مع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام.

(١) عرّفت صربيا في طلبها "المنطقة المعرضة للخطر" بصفتها "منطقة ثبت تلوثها بالألغام ووضع لها مشروع لإزالة الألغام ويمكن أن تبدأ الأشغال لتنفيذ المشروع رهنا بتوفير الأموال" وعرّفت "منطقة مشتبه فيها" بكونها "منطقة يُزعم زيادة مسحها للتأكد مما إذا كانت ملوثة بالألغام، أو لإلغائها إذا ثبت أنها غير ملوثة بالألغام".

٥- واستفسر الرئيسان المشاركان من صربيا عما إذا كان بوسعها، في إطار التزاماتها بخطة عمل كارتاخينا، تقديم "معلومات عن المناطق التي تم الإفراج عنها، مفصلة بحسب أسلوب الإفراج عن طريق إزالة الألغام أو عن طريق المسح التقني أو غير التقني". فردت صربيا بأن التلوث الأولي المشتبه به في بلدية سيد الواقعة على حدود مع كرواتيا كان يغطي مساحة قدرها ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع، ثم أُلغيت مساحة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع عن طريق المسح العام (المسح غير التقني) ويُزعم تطهير ٩٠٦ ٧٩١ ٥ متراً مربعاً وأشارت صربيا أيضاً إلى أن التلوث الأولي المشتبه به في بلديتي بوجانوفاش وبريشيفو كان يغطي ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع ويُتوقع أن يُلغى ١ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع من مجموع ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع لم يجر مسحها بعد. وأشارت صربيا أيضاً إلى أن أساس التقدير يكمن في الخبرة المكتسبة من عمليات المسح العام السابقة (المسوحات غير التقنية).

٦- ويشير الطلب إلى أنه اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٣، بلغ العدد الإجمالي "للمناطق المعرضة للخطر" عشر مناطق تغطي ١٩٦ ٢٢١ ١ متراً مربعاً لم تُطهّر بعد ولا تزال هناك ١٢ "منطقة معرضة للخطر" مساحتها ٢ ٠٨٠ ٠٠٠ متر مربع يتعين مسحها في بلديتي بوجانوفاش وبريشيفو. ويشير الطلب أيضاً فيما يتعلق بالذخائر العنقودية، إلى وجود ١٣ "منطقة معرضة للخطر" مساحتها الإجمالية ٢ ٣٥٧ ٥٠٢ من الأمتار مربعة و١٣ "منطقة معرضة للخطر" مساحتها الإجمالية ٦ ٦٤٨ ٠٠٠ متر مربع في ١١ بلدية. ويشير الطلب أيضاً إلى أن صربيا تواجه كذلك تلوثاً بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى.

٧- ويشير الطلب إلى ظروف معيقة منها: (أ) اكتشاف مزيد من المناطق المغمومة؛ (ب) الافتقار إلى الأموال لمعالجة مشكلة تناقص التمويل بشدة على مر السنين؛ (ج) المناطق الملوثة بالألغام غير المسجلة (مجموعات الألغام)؛ (د) الظروف المناخية التي تحول دون الوصول إلى مناطق في فترات معينة من السنة؛ (هـ) التلوث بغير الألغام.

٨- ويشير الطلب إلى أن للألغام والذخائر العنقودية أثراً اجتماعياً واقتصادياً في المجتمعات المحلية المتضررة، وأن هذه الألغام، بصرف النظر عما تمثله من تهديد مستمر لسلامة السكان، تعرقل استغلال الأراضي الزراعية والغابات وتطور تربية الماشية وجلي الفطر واستخدام الطرق المحلية، والمدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية الصناعية وعدة مطارات وفنادق ومناطق سياحية أخرى والهياكل الأساسية مثل مصاعد التزلج ومساراته. ويشير الطلب أيضاً إلى أن الألغام حالت دون الوصول إلى شبكات توزيع الكهرباء منخفضة والتوصيل بقنوات الصرف الصحي وأعاقت بناء محطات الطاقة الشمسية ومرافق المعالجة الأولية للتبغ، رفعت بدرجة كبيرة احتمال نشوب الحرائق. وأشارت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (المشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") إلى أن الانتهاء من تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد المطلوبة يمكن أن يسهم بشكل ملموس في تحسين السلامة البشرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في صربيا.

٩- ويشير الطلب كذلك إلى أن صربيا تتابع الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب في صفوف المدنيين على أساس درجة الإعاقة وإلى أنه وفقاً لأحدث البيانات أُصيب ما مجموعه ٢١٩٨ شخصاً بإعاقة بسبب الحرب. ويشير الطلب أيضاً إلى عدم وجود بيانات محددة تتعلق بسن أو نوع جنس الضحايا. وبالنظر إلى الالتزام بخطة عمل كارتاخينا "بجمع كل البيانات الضرورية، المفصلة بحسب نوع الجنس والسن، من أجل وضع السياسات والخطط والأطر القانونية الوطنية الملزمة وتنفيذها ورصدها وتقييمها" واستفسر الرئيس المشارك، مع تسليطهما الضوء على عدم وجود بيانات تتعلق بسن أو نوع جنس الضحايا، من صربيا، عما تزمع صربيا إنجازه في المستقبل لحل هذه المشكلة وتوفير مزيد من المعلومات بشأنها. فردت صربيا أنه، وفقاً لبيانات وزارة العمل والعمالة والشؤون الاجتماعية بلغ عدد المدنيين المعوقين بسبب الحرب ١٣١٦ شخصاً منهم ٩٢١ رجلاً و٣٩٥ امرأة. وأشارت صربيا أيضاً إلى أنها تزمع تجميع كل اللوائح القائمة المتعلقة بكافة فئات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسر ضحايا الحرب في قانون واحد ينظم حقوق هذه الفئة من السكان وشروط ونطاق حمايتها. ولاحظ فريق التحليل أهمية تجميع صربيا بيانات عن الضحايا "مصنفة حسب نوع الجنس والسن" تمثيلاً مع الالتزامات التي تعهدت بها في خطة عمل كارتاخينا.

١٠- وكما ذكر آنفاً، طلبت صربيا تمديد الموعد المحدد لها ٥ سنوات أخرى (حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩). ويشير الطلب إلى أن مقدار الوقت المطلوب يستند إلى أن الشركاء الدوليين هم الذين مولوا تاريخياً معظم عمليات إزالة الألغام/تطهير الألغام في صربيا، وثمة تراجع في الدعم الدولي من أجل إزالة الألغام في جنوب شرق أوروبا، ومن منطلق تجربة صربيا، لا تهتم بعض الجهات المانحة إلا بتمويل إزالة الذخائر العنقودية. وأشارت صربيا أيضاً إلى أنه لو توفرت لها الأموال لتمكنت من استكمال التنفيذ في فترة أقصر مما هو مطلوب. ولاحظ فريق التحليل أن صربيا قد تجد نفسها في وضع يمكنها من المضي قدماً في التنفيذ بوتيرة أسرع من تلك توحى بها المدة المطلوبة، بما يعود بالفائدة على كل من الاتفاقية وصربيا نفسها، بالنظر إلى ما أشارت إليه من فوائد اجتماعية واقتصادية ستنتج عن إزالة الألغام.

١١- ويتضمن الطلب "معالم المسح" للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ويحدد عدد المناطق التي سيعطيها المسح سنوياً والمجتمعات المحلية والبلديات التي سوف تستفيد من ذلك. وطلب الرئيس المشارك إلى صربيا أن تبين المنهجية التي سوف تستخدمها للقيام بأنشطة المسح. فردت صربيا بأنها ستستخدم إجراءات التشغيل الموحدة للمسح العام، التي وضعتها المنظمة الترويجية للمساعدة الشعبية، والمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. ويتضمن الطلب أيضاً إسقاطات عن حجم "المناطق المعرضة للخطر" المزمع تطهيرها سنوياً أثناء الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ (انظر الجدول). ولاحظ فريق التحليل العدد القليل نسبياً من المناطق المزمع معالجتها سنوياً كما لاحظ أن وتيرة التنفيذ يمكن أن تكون أسرع مما هو متوقع لو توفر التمويل.

جدول: المساحة المزمع معالجتها أثناء الفترة المشمولة بالتمديد

السنة	المساحة المقدرة المقرر مسحها (بالأمتار المربعة)	تطهيرها (بالأمتار المربعة)
٢٠١٣	٨٣٢ ٠٠٠	٤٨٩ ٢٧٦
٢٠١٤	٦٠٦ ٠٠٠	٥٧٢ ١١٦
٢٠١٥	٦٤٢ ٠٠٠	٤١٤ ٦٦٨
٢٠١٦		٢٥٦ ١٨٥
٢٠١٧		٢٤٧ ٠٠٠
٢٠١٨		١٦٠ ٠٠٠
٢٠١٩		١٣٨ ٠٠٠
المجموع	٢ ٠٨٠ ٠٠٠	٢ ٢٧٧ ٢٤٥ ^(٢)

١٢- ويشير الطلب إلى أنه، بينما ستشكل "الميزانية الوطنية" لصربيا مصدر تمويل جميع أنشطة المسح، سوف تعتمد صربيا على "الهبات" لتمويل تكاليف إزالة الألغام بالكامل. ويشير الطلب كذلك إلى أن المطلوب هو مبلغ يناهز ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لإزالة الألغام في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٩، لأن أسعار إزالة الألغام للكيلومتر المربع التي تتراوح بين ٠,٨ و ١,٣ يورو للمتر المربع تبعاً لخصائص الأرض وتضاريسها. ولاحظ فريق التحليل أنه بالنظر إلى أهمية تقديم الدعم الخارجي لكفالة التنفيذ في الوقت المحدد، ربما يكون من المفيد لصربيا أن تضع في أقرب وقت ممكن استراتيجية لتعبئة الموارد. ولاحظ فريق التحليل كذلك أن صربيا قد تتمكن، من تمويل جزء من التكاليف الخاصة بإزالة الألغام وأن من شأن إبراز امتلاكها زمام أمرها بهذه الطريقة أن يسهل جهود التعاون والمساعدة.

١٣- وأشار فريق التحليل أيضاً إلى أن الخطة، رغم قابليتها للتطبيق، يعوزها الطموح وأنه بإمكان صربيا المضني قدماً بوتيرة أسرع بكثير في تنفيذها إذا تمكنت من تغطية جزء من تكاليف إزالة الألغام، مما سيجعلها أكثر جذباً للتمويل الخارجي.

١٤- وأشار فريق التحليل إلى أن معايير قياس التقدم السنوي الواردة في الطلب ستساعد صربيا وجميع الدول الأطراف بشكل كبير في تقييم التقدم الذي يُحرز في التنفيذ خلال فترة التمديد. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق التحليل أن كلا الطرفين قد يستفيد إذا قدمت صربيا معلومات محدّثة عن هذه الجداول الزمنية خلال اجتماعات اللجان الدائمة واجتماعات الدول الأطراف، ومؤتمرات استعراض النتائج. وأشار فريق التحليل أيضاً إلى أهمية إبلاغ

(٢) تشمل المساحة المقدرة المقرر تطهيرها ١٩٦ ٢٢١ ١ متراً مربعاً من المعروف أنها لم تطهر بعد (على النحو المبين في الفقرة ٦ أعلاه) بالإضافة إلى ١ ٠٥٦ ٠٤٩ متراً مربعاً من المنطقة الخاضعة للمسح التي تتوقع صربيا أنها ستتطلب التطهير.

صربيا الدول الأطراف بصورة منتظمة بما تقدمه من مساهمة مالية في التنفيذ، وبالجهد الرامية إلى تعبئة الموارد الخارجية، وبنائج هذه الجهود.

١٥- وفي معرض الإشارة إلى أنه من المقرر إكمال جميع أنشطة المسح بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وهو الأمر الذي من شأنه أن يتيح فهماً أدق لصعوبات التنفيذ المتبقية، لاحظ فريق التحليل أن الاتفاقية ستستفيد من تقديم صربيا إلى الدول الأطراف، بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٦، خطة عمل تفصيلية محدثة لما تبقى من الفترة التي يغطيها التمديد. ولاحظ فريق التحليل أنه ينبغي أن تتضمن خطة العمل هذه قائمة محدثة بجميع المناطق التي من المعروف أنها تحتوى على الألغام المضادة للأفراد أو التي يشبه في أنها كذلك، والتوقعات السنوية المتعلقة بالمناطق المحددة ومساهماتها التي سيجري تناولها خلال الفترة المتبقية التي يغطيها الطلب، والمنظمة التي ستقوم بذلك بالإضافة إلى ميزانية تفصيلية.